

المواقف الفكرية من الديمقراطية في الفكر السياسي الشيعي المعاصر

حسين عزيز اموير أ.م.د. علي عبد المحسن كريم
كلية الامام الكاظم (عليه السلام)

الملخص

تعامل الفكر السياسي الشيعي مع الديمقراطية كمنهج وليس عقيدة ، من أجل اتخاذ القرارات العامة ، وضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع .

سنحاول بيان آراء الفقهاء الشيعة الاربعة في النجف حول الديمقراطية والنظام السياسي الديمقراطي، والذين تمثلت فيهم المرجعية الدينية ما بعد تغيير النظام السياسي العراقي عام (٢٠٠٣ م)، وهم كل من السيد علي السيستاني و السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ محمد اسحاق الفياض والشيخ بشير حسين النجفي.

كلمات مفتاحية: ديمقراطية - فقهية - حكم، معاصر، شيعي - المجلس الاعلى - القيادة

Intellectual positions on democracy in contemporary Shiite political

Summary

Shiite political thought dealt with democracy as a method, not a belief, for public decision-making, as a necessity necessitated by the peaceful coexistence of community members.

We will try to clarify the views of the four Shiite jurists in Najaf on democracy and the democratic political system, who were represented by the religious authority after the change of the Iraqi political system in (2003 CE), and they are: Sayyid Ali al-Sistani, Sayyid Muhammad Saeed al-Hakim, Sheikh Muhammad Ishaq al-Fayyad and Sheikh Bashir Hussain al-Najafi

Key words: democracy - jurisprudence - governance, contemporary, Shiite - the Supreme Council - leadership

أولاً: السيد علي السيستاني (*)

كان رأي السيد علي السيستاني في جواب لسؤال وجهه إليه مراسل وكالة أنباء اسوشييتد بريس الولايات المتحدة الأميركية باسم حلمي مروة عن شكل نظام الحكم الذي يريده السيستاني بعد احتلال الولايات المتحدة الاميريكي للعراق في (٢٠٠٣ م) هو: شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي وآلية ذلك ان تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثلها في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لاتمارس دوراً في السلطة والحكم^(١).

ويرى الباحث إن الجواب يدل على معرفة المجيب بغاية السائل. ولذا انطوى على مسائل منها:

١. إن السيد علي السيستاني لم يجيب بأنه هو الذي يريد بل قال إن الشعب هو الذي يحدد، أي إنه لا يفرض أمراً ضد إرادة الشعب، وهذا ينم عن ثقة مطلقة بمعرفة ما يريده الشعب، وفي الوقت نفسه يوضح رأيه في آلية العمل ليطلع عليها الشعب وهو متيقن أيضاً بعدم إمكانية رفض هذه الآلية كونها هي الآلية الديمقراطية وليست أمراً مفروضاً أو مستحدثاً.
٢. أراد السائل أن يبين هل من وجود رغبة لدى المرجعية في تولي السلطة أو أن يكون لها ممثلين في السلطة في محاولة لأن تكون هذه النقطة مثاراً للأهمية في استمالة المرجعية لجانب معين. وإذا ما قارنا هذا الموقف مع موقف السيد الخميني (١٣٢٠-١٤٠٩) في عام (١٩٧٩ م) بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران لوجدنا ان الموقف يختلف تماماً حينما صرح الخميني بأول خطاب له بعد أنتصار الثورة بعبارة انا من سيعين هذه الدولة^(٢). في إشارة واضحة الى ما مثلته المرجعية الدينية في إيران لاحقاً باتخاذها

أعلى سلطة سياسية، هذان الموقفان المختلفان من مرجعين شيعيين سببه وجود عدة نظريات للحكم في الفكر السياسي الإسلامي الشيعي في زمن الغيبة للامام الثاني عشر للشريعة الإمامية، ولكن في العموم ينقسم الفقهاء الشيعة في مواقفهم من قضايا الدولة على مجموعتين، الأولى: الفقهاء الذين لم يؤمنوا بضرورة إقامة الدولة الإسلامية في عصر الغيبة، ومن ثم لم يحددوا من يمارس الحكم وقيادة المسلمين. وكان رأي اصحاب هذا الاتجاه هو أن الفقهاء يهتمون بأمور الحسبة فقط، وهي قضايا مثل الولاية على الإيتام والأشرف على المجانين، ولم يروا أي دور للفقهاء للولاية على الناس والتصدي لإدارة الشؤون العامة، ومن هؤلاء الفقهاء مثلاً السيد محسن الحكيم (١٣٠٦-١٣٩٠ هـ) ، والسيد ابو القاسم الخوئي (١٣١٧-١٤١٣ هـ) ،

والسيد علي السيستاني ، المجموعة الثانية: الفقهاء الذين أستنبطوا شكلاً خاصاً لنظام الحكم في عصر الغيبة، واقتروا نظريات في المجال السياسي، وعلى رأسهم السيد الخميني^(٣). إن المرجع الشيعي السيد علي السيستاني ظاهرة في الفقه الشيعي تقترب من ظاهرة الشريف المرتضى و الشريف الرضي بقدر ما يبتعد عن مدرسة السيد الخميني التي تدعو لسلطة الفقيه المباشرة بقدر ما تقترب من فقه الإمام السني الشيخ محمد عبده والشيخ السني عبد الرحمن الكواكبي في علاقة الدولة بالدين. هؤلاء الفقهاء وأئمة وعلماء دين الذين لا يطالبون بإقامة دولة إسلامية يحكمها حاكم إسلامي، بل يتركون الأمر لصناديق الاقتراع ودولة حديثة لا تخالف أسسها الدستورية أسس الإسلام وقواعده الشرعية، وهو أيضاً وريث الملا كاظم الخراساني (١٢٥٥-١٣٢٩ هـ) في الدعوة المشروطة الحياة الدستورية وإقصاء الديكتاتورية عن الإسلام^(٤). ولم يكن تصريح السيد السيستاني هذا هو الوحيد حول شكل النظام السياسي في العراق بل كانت هناك عدة تصريحات وإجابات عن التساؤلات التي تخص هذا الموضوع ومواضيع أخرى سياسية، وجميعها كانت تصب في اتجاه واحد وهو عدم تدخل المرجعية الدينية في القرارات السياسية بل أن الشعب العراقي هو من يجب عليه أن يقرر مصيره بنفسه من دون تدخل خارجي أو تسلط أجنبي، وأن رجال الدين يجب أن يبتعدوا عن مواقع المسؤولية الإدارية والتنفيذية، واستبعد السيد السيستاني ان يكون الحكم في العراق كما هو معمول به في إيران بل أنه كان يريد حكماً يختاره الشعب العراقي وفي الوقت نفسه يحترم دين غالبية الشعب العراقي، وأما ماتبديه المرجعية من إرشادات وتصريحات سياسية فهي من قبيل ابداء الرأي في المنعطفات المهمة من حياة الشعب كإعداد الدستور الدائم للبلاد مثلاً، وان الدور الاساسي للمرجعية الدينية هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف نواحي الحياة والسعي في ترويح الدين الحنيف على نهج أهل البيت بما يشتمل عليه من مكارم الأخلاق ورعاية حقوق الآخرين وعدم التجاوز عليها^(٥).

لقد بذل السيد السيستاني جهوداً كبيرة من أجل تطبيق مبدئين أساسيين لتأسيس النظام السياسي بعد (٢٠٠٣م) في العراق، المبدأ الأول هو مبدأ حق الشعب في اختيار الحكومة وآلية تحقيق هذا الحق هي إجراء الانتخابات العامة. أما المبدأ الثاني فهو مبدأ حق الشعب في التشريع وآلية تحقيق هذا الحق هي كتابة الدستور وسن القوانين من ممثلين منتخبين من الشعب^(٦). هذان المبدآن اللذان يُعدان الحجر الأساس في النظام الديمقراطي يؤلفان دليلاً على أن السيد السيستاني يتبنى الديمقراطية وآلياتها ولا يرفضها، جاعلاً منها أمراً مشروعاً لا يتعارض مع مبادئ الإسلام ومبتعداً عن استعمال المصطلحات المتعارف عليها في نظريات الإسلاميين كالبيعة والشورى، أن مبدأ الانتخابات العامة ومبدأ حق الشعب في التشريع اللذين تبناهما السيد السيستاني في تأسيس النظام السياسي في العراق هما المنطلق لكل المبادئ الاخرى التي يقوم عليها النظام الديمقراطي. لكن السؤال هنا هل ان المراجع الثلاثة السيد محمد سعيد الحكيم، الشيخ بشير حسين النجفي والشيخ محمد اسحاق الفياض الموجودين الى جانب المرجع السيد السيستاني يتبنون الموقف نفسه والرأي من الديمقراطية؟ بطبيعة الحال ان لكل مرجع آراءه الخاصة به، وقد يتطابق رأيه مع مرجع آخر أو يشابهه أو يقترب منه أو يكون مخالفاً له في الرأي بناءً على اجتهاده، وإلا لما كان هناك تعدد في المراجع . وفيما يأتي آراء الفقهاء الثلاثة حول الديمقراطية والنظام السياسي في العراق بعد (٢٠٠٣ م).

ثانياً: السيد محمد سعيد الحكيم

يمكن معرفة موقفه من الديمقراطية والتعامل معها من جوابه لأحد الباحثين بعد أن وجه سؤال إليه عن الديمقراطية فكان جوابه: بأننا لو كنا في مركب وخُيرنا بالذهاب الى جزيرة نسجن فيها، أو الذهاب الى جزيرة نموت فيها، لكننا قطعاً نختار الجزيرة التي سوف نسجن فيها، ليس لأنّ السجن شيء جيد بل لأنه أهون من الموت^(٧). وعليه يمكن على ضوء هذا الجواب معرفة موقف السيد

محمد سعيد الحكيم من الديمقراطية على ان التعامل معها هو من باب اختيار اهون الضررين أو من باب الضرورات تبيح المحظورات. ونفهم أيضاً أن رأيه خاضع لمقتضى الواقع، وربما يكون له رأياً آخر في ظروف مختلفة.

ثالثاً: الشيخ بشير حسين النجفي

يرى النجفي بأن الفقيه لا يكون مجتهداً واجب الاتباع من الناس إلا اذا كان مطلق، ويقصد بالمجتهد المطلق هو ان يكون الفقيه متمكناً من الحصول على الآراء والفتاوى في شؤون المسلمين كافة، وتكون وظيفة هذا المجتهد المطلق فضلاً عن تولي الإفتاء وتوضيح الاحكام الشرعية ولاية عامة على المسلمين فهو الملزم بإدارة شؤون المسلمين^(٨). ويرى الباحث إن عبارة الولاية العامة على المسلمين تستلزم إدارة شؤون المسلمين، وتعني بأن المرجع الشيخ بشير النجفي من الفقهاء الذين يؤمنون بان الفقيه لا تتوقف مسؤولياته على الأمور الفقهية والارشادية والحسبية وحسب، وإنما تتعدى مهامه الى ادارة شؤون المسلمين وهو بذلك قد جعل للمرجع ولاية عامة على الناس وليس للناس انفسهم كما هو الحال ورأي السيد على السيستاني.

رابعاً: الشيخ محمد اسحاق الفياض

يرى الشيخ محمد اسحاق الفياض في كتابه الموسوم أنواع الحكومة، إن امتداد الشريعة المقدسة وخلودها يتطلب امتداد الولاية والزعامة الدينية المتمثلة في زمن الحضور برسالة الرسول الأكرم (ص) وبعده بإمامة الأئمة الأطهار (ع) ، وفي زمن الغيبة بفقاهة الفقيه الجامع للشرائط منها الاعلمية إذ لا يمكن افتراض امتداد الشريعة وخلودها بدون افتراض امتداد الولاية والزعامة الدينية ضرورة أن الشريعة في كل عصر بحاجة إلى التطبيق و التنفيذ وإجراء الحدود والحفاظ على الحقوق والاهتمام بمبدأ العدالة والتوازن بين طبقات الأمة، فإذن بطبيعة الحال ما هو ثابت للنبي الأكرم (ص) والأئمة الأطهار (ع) في زمن الحضور في الدين الإسلامي فهو ثابت للفقيه الجامع للشرائط في عصر الغيبة فإذا فرضنا أن الفقيه كان مبسوط اليد ولم تكن هناك عوائق وموانع عن تشكيل الدولة الإسلامية على أساس مبدأ حاكمية الدين فيجب عليه أن يقوم بتشكيل الدولة كذلك ومن الواضح أن تشكيل الدولة الإسلامية بتمام أركانها ومكوناتها لا يمكن بدون ثبوت الولاية والصلاحيات الواسعة للفقيه في سن القانون والتشريع حسب متطلبات الظروف وحاجة الوقت ومصالح الناس العامة...^(٩). فقد ظهر الفرق بين السلطة الحاكمة و الحكومة الشرعية حيث هي متعينة من قبل الله تعالى في زمن الحضور والغيبة معاً وبين السلطة الحاكمة في الحكومات غير الشرعية حيث هي متعينة بالانتخابات الحرة أو بالقوة والانتقال^(١٠). مما تقدم فان الشيخ محمد اسحاق الفياض هو أيضاً ممن يرى بأن الولاية للفقيه وليس للامة أو الناس وبذلك تكون الدولة القائمة على الانتخابات الحرة أو بواسطة الانقلاب سواء، مادامت غير شرعية، اي ان الديمقراطية والديكتاتورية كلاهما سواء من ناحية الشرعية للسلطة الحاكمة. هذا الأختلاف في آراء المراجع الاربعة في النجف هو اختلف فقهي في موضوع الولاية في اقامة الدولة في زمن الغيبة، هل للفقيه ولاية على الناس أم الناس أولياء أنفسهم، وكما بينا أعلاه أنّ الفقهاء بشكل عام انقسموا على فريقين الأول يرى بأن الولاية للناس وبذلك هم من يختار شكل الحكم والنظام السياسي ومن يحكمه مادام الامام غائب، والثاني يرى أنّ الفقيه له ولاية كما للامام ولاية وكما للنبي ولاية على الناس وبذلك هو ادرى بمصالح الناس من انفسهم، فالسيد السيستاني من الفريق الأول اما المراجع الثالث، السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ بشير حسين النجفي والشيخ محمد اسحاق الفياض، فالسيد النجفي هم من الفريق الثاني ، وقد يثار تساؤل هنا على الرغم من وجود هذا التباين في الرأي الفقهي لدى المراجع الاربعة إلا ان مواقفهم وتصريحاتهم السياسية بعد عام (٢٠٠٣م) لا يظهر فيها الاختلاف والتباين بل على العكس هي مواقف موحدة ومتماسكة ؟ ويرى الباحث أن الجواب ان المراجع الثلاثة السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ بشير حسين النجفي والشيخ محمد اسحاق الفياض، الذين يؤمنون بمشروعية قيام دولة إسلامية في زمن الغيبة يرون بأن الفقيه له ولاية على الناس، لكن هذه الولاية لا تتحقق إلا عند اكتمال الشروط لقيام الدولة الإسلامية، وفي حال عدم قيام الدولة الإسلامية فلا يكون هناك ولاية للفقيه، فيكون التعامل مع الدولة على أنها سلطة حاكمة غير شرعية إسلامياً سواء كانت ديمقراطية ام ديكتاتورية، لكن حسب القاعدة الفقهية دفع الضرر المحتمل فان إختيار النظام الديمقراطي هو أفضل من قيام نظام ديكتاتوري لذلك فان الموقف من النظام السياسي الديمقراطي في العراق من وجهه نظر المراجع الثلاثة هو التأييد لإقامة هذا النظام مادام يتعذر قيام الدولة الإسلامية، أما موقف السيد السيستاني الفقهي فهو عدم جواز قيام دولة إسلامية في زمن الغيبة، وبذلك يرى أن الولاية للناس على أنفسهم في أختيار شكل نظام الحكم وأسلوب الحكم

وغيرها، وهذا ما تقوم على أساسه الديمقراطية حكم الشعب، لذلك لا يوجد أختلاف ظاهر في المواقف عند المراجع الاربعة في النجف من تأييد قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق وأنّ اختلفوا في أصل شرعية هذا النظام.

المطلب الثاني

الانتخابات كآلية من آليات النظام الديمقراطي وفق رؤية المرجعية والقيادات الدينية الشيعية تحدث معظم الفقهاء ومراجع الدين الشيعة عن هذا المفهوم باعتباره حق من حقوق الشعب والأمة. إذ قال عنه الفقيه محمد حسين الشيرازي^(*): لقد سبق الإسلام إلى ذلك الانتخابات حيث ورد في الحديث الشريف من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، وعن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية، حيث يرى الشيرازي أن من حقوق الشعب الأساسية انتخاب الحاكم أو رئيس الدولة ولكن هذا الانتخاب في القوانين الوضعية تقابله البيعة في النصوص الإسلامية^(١١). ويرى أيضاً: إن الانتخابات في فلسفتها وجوهرها تمثل الانبثاق الحقيقي لارادة الأمة فبمقدار تعبيرها عن رأي الأمة تستمد الانتخابات شرعيتها وقانونيتها فهي تحتل الآلية الشرعية والقانونية التي من خلالها يفوض الفرد أو الأمة سلطاته إلى ممثلين عنه يعبرون عن مصالحهم وأرائهم وهنا تكون سلطة الحكام مشروعة لأنها قامت برضا المحكومين وقرارهم^(١٢). وقد افرد آية الله السيد محمد الحسيني الشيرازي مسألة شرعية في عدم جواز التزوير في الانتخابات جاء فيها: لا يجوز للحزب إن يمنح إلى الأساليب الملتوية- غير أسلوب الشورى أو أكثرية الأمة- في سبيل تقديم مرشحه للرئاسة وأنّ كان ذلك المرشح مؤهلاً إن ذلك هدماً للشورى الإسلامية وإضاعة لحق الأمة ومثل هذا جاء في انتخاب أعضاء مجلس الأمة بوضوح إن هناك أمرين هما^(١٣).

الأول: كون الرئيس والمنتخب مؤهلاً بنظر الإسلام .

الثاني: كونه حائزاً لأكثرية الأصوات .

فكما لا يجوز غير المؤهل ففهيأ كذلك لا يجوز تقديم المؤهل الذي لا ترضى به أكثرية الأمة والوصول إلى تقديمه بالأساليب الملتوية غير الشرعية، وفي كتاب شريعة الانتخابات للفقيه آية الله محمد صادق محمد الكرباسي (١٩٤٧م) يدافع فيه مؤلفه عن هذا المفهوم أمام القائلين بوصفها مصطلحات ذات أبعاد سياسية واردة من الغرب حيث يرد هذه الشبهة ويرى أن الانتخابات أو الاستفتاء هما فكرة إسلامية محضة ولكن الذي حدث إن الوسائل لم تكن متاحة في غابر الزمان فلذلك كان الانتخاب أو الاستفتاء يجري في دائرة اصغر من دائرته العظمى التي كانت آنذاك رياً من المستحيل^(١٤).

مما تقدم نستطيع القول أن هنالك اهتمامات واضحة من قبل المجتمع الإسلامي بموضوع الانتخابات والاستفتاء بوصفه مرتكزاً للنظام السياسي الإسلامي ومن هنا برز الدور الواضح للمراجع الشيعية في التأكيد على وجوب المشاركة في الانتخابات وذلك للحيلولة دون وقوع الأمة في شرك الغفلة والضعف الذي أوقعته فيها الأنظمة المستبدة لفرض السيطرة وتوارث الحكم ، لذا فقد انبرى معظم المراجع الشيعة في التعبير عن رأيهم الواضح والدعوة للمشاركة في الانتخابات بفتاوى وجوبية واضحة. إذ أفتى معظم المراجع الشيعية وهم السيد علي السستاني و السيد كاظم الحائري والشيخ محمد اليعقوبي، بوجوب المشاركة في الانتخابات، وللوقوف على معنى الوجوب وعلينا أن نعرف أن هناك ثلاثة أنواع من الوجوب وهي كما يأتي^(١٥).

الأول: هو ما كان ثابتاً في الشريعة الإسلامية ولم يكن فيه خلاف بين الفقهاء ولهذا اعد من الضروريات والبيدهيات الشرعية.

الثاني: وهو ما يستنبطه الفقيه من خلال النصوص والأدلة بحيث تكون صيغة هذا الوجوب على شكل فتوى يصدرها الفقيه بعد إنهائه لكل العمليات الاستنباطية لمسألة ما.

الثالث: وهو ما يستخلص من خلال لحاظ المجتهد المتوفرة في أمر ما وهو ما يرتبط في الأعم الأغلب بالأمر العامة في جوانبها، فتارة تكون المصلحة شديدة ولم يكن هنالك دليل شرعي يبرز هذا الوجوب فيصوره المجتهد ولكن بحكم لائبي، وهو ما يعني إلزامه شرعياً للمكلفين، وثانياً يكون إلزاماً قانونياً في حالة وجود دولة إسلامية وكان الفقيه هو حاكم لها.

والحقيقة أن قوة الإلزام التي توفرها الفتوى تختلف حسب درجة وجوبها والفقيه الذي أطلقها. وعادة ما يكون النوع الثاني والثالث من الوجوب هو الذي يختلف بين فقيه وآخر بعد النوع الأول من الوجوب غير مختلف فيه أو عليه من جميع الفقهاء لاتفاقهم عليه من

انه متفق مع القرآن والسنة. أما ما يصدره الفقيه من النوع الثاني من فتاوى تكون ملزمة للمقلدين فقط دون غيرهم بمعنى أن هناك تقليد لفقيه ما في الأحكام الشرعية والتي تتعلق بالعبادات والمعاملات والقضاء فالمقلد يكون من هذه الناحية ملزماً بالرجوع إلى فتاوى ذلك المجتهد. أما الفتاوى الولائية فتكون ذات مدى أوسع وذات شمولية من حيث المقلدين بحيث لو اصدر الولي الفقيه فتوى ولائية فعلى من يعتقد بولايته أو تكون ولاية مرجعه في طول ولاية الولي الفقيه فعليه العمل وفق هذه الفتوى^(١٦).

أولاً: مرجعية السيد علي السيستاني والانتخابات بعد عام (٢٠٠٣م).

لعل من أبرز الفقهاء الذين أفتوا بوجوب المشاركة في الانتخابات في العراق ما بعد (٢٠٠٣ م) كان السيد علي السيستاني. وسوف نتعرض لأهم مواقفه السياسية وتأثير هذه المواقف.

فبعد التاسع من نيسان (٢٠٠٣ م) كان الجميع من ساسة وجمهور الشيعة بحاجة الى سماع رأي وموقف المرجعية من العملية السياسية ، وظهر لهم إن لا مسوغ لسكوتها وعدم تدخلها على الرغم ما يشاع عن كراهيتها للعمل أو الفعل السياسي ، وما ذكر عن المرجع الأعلى وميوله الى الحياة العملية والفقيه وبيّنت قدر المستطاع عن الحياة الاجتماعية وما تتطلبه من مجاملات^(١٧).

وبرزت مرجعية السيد السيستاني منذ الأيام الأولى للاحتلال كمرجعية ذات قوة كبيرة تسمح لها بالتحكم بالرأي العام الشيعي على وجه الخصوص داخل العراق، وهذا ما أدركه جميع المهتمين بالشأن السياسي ومنهم القوات المحتلة. فمنذ الأيام الأولى للاحتلال بدأت تصريحات السيستاني تشكل عقبة كبيرة أمام قوات الاحتلال إذ استخدم شعارات ديمقراطية التي رفعها المحتلون كسلاح ضدهم فأخذ يطالب بانتخابات حرة ونزيهة ومباشرة وقد كانت أولى الإشارات التي صدرت عنه عندما وجهت له اسئلة عدة من وكالة رويترز للأنباء وكان منها:

ما هي رؤيتكم لمستقبل الحكم في العراق؟ فكان الجواب عن طريق مكتبته: المبدأ الذي يؤكد عليه سماحته هو أن الحكم في العراق يجب أن يكون للعراقيين بلا أي تسلط للأجنبي والعراقيون هم الذين لهم الحق في اختيار نوع النظام في العراق بلا تدخل الأجانب^(١٨).

إن هذا السؤال هو ذات السؤال الذي وجهه البريطانيون للعراقيين عندما دخلوا العراق بعد الحرب العالمية الأولى وهذا ما يدل على الترابط الوثيق بين الأفكار الاستعمارية لجميع الأزمنة رغم أن الجهة التي وجهت السؤال هي جهة إعلامية لكن لا يخفى على احد أن اغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات دعم لتوفير معلومات مهمة تشكل أرضية فكرية لتعامل المحتل مع الشارع العراقي وتجنب استفزازه.

فبمجرد النظر لفحوى هذه الأسئلة نستدل على أن اغلب هذه الأسئلة يراد منها استقراء الرأي العام الشيعي الذي من الممكن اختزاله في رأي واحد هو رأي السيد علي السيستاني بوصفه المرجع والقائد في وقت الفراغ السياسي الحاصل. من هنا بدأ التحرك باتجاه المرجعية في الأيام الأولى للاحتلال إدراكاً من قوات الاحتلال لحجم القوة التي تمثلها المرجعية في بسط السيطرة على الشارع الذي يحاول المحتلون عدم أثارته في ذلك الوقت. لذا نجد بول بريمر الحاكم المدني في العراق يذكر في مذكراته التي كتبها بعد عام قضاة في العراق بالقول: وجهنا اهتمامنا لمعرفة ما يريده السيستاني والإسلاميون الشيعة واتضح أن الدكتور عادل عبدالمهدي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق نقلوا رسائل غامضة إلى السيستاني بشأن المسار المقترح للتقدم^(١٩).

وبعث بول بريمر برسالة تهنئة بعيد الفطر جاء فيها: بعد تقديم تحياتي الحارة إلى آية الله العظمى بمناسبة حلول العيد اكتب إليك لمعالجة المخاوف والتعبير عن الأمل العظيم الذي اشعر به تجاه مستقبل العراق إنني استمع بعناية منذ أشهر عديدة إلى آرائكم بشأن أهمية إجراء الانتخابات في العراق لاختيار هيئة تكتب دستور دائم^(٢٠).

شكلت مرجعية السيد علي السيستاني العقبة الأكبر أمام تنفيذ المشاريع التي جاء بها بريمر، فعلى الصعيد السياسي يُعد السيد علي السيستاني الشخصية الدينية ذات الأثر المفصلي في استحواد الشيعة على الجزء الأكبر من العملية السياسية ما بعد الاحتلال وتكشف مذكرات بول بريمر الحاكم المدني في العراق الكثير من هذا التأثير منها مثلاً الدور الذي لعبه في نجاح قائمة الائتلاف العراقي الموحد في جولة الانتخابات ذلك النجاح جاء بفضل الغطاء الديني الذي وفره السيد علي السيستاني للأحزاب الدينية الشيعية، حين ذاك لم يُصدر السيد علي السيستاني فتوى مباشرة لأتباعه بشأن انتخاب هذا الطرف أو ذاك إلا انه حثهم على أمرين

أساسيين الأول مشاركة شيعية واسعة في الانتخابات وتوحيد الصف الشيعي وهو ما دفع أتباعه إلى الإقبال على الانتخابات والثاني أنتخاب قائمة الائتلاف الشيعي الموحد المعروفة بـ (٥٥٥) والتي حصلت ١٢٨ مقعداً في البرلمان من أصل ٢٧٥ مقعد^(٢١).

ويرى الباحث أن بواعث هذه السيطرة والنفوذ في توجيه الرأي العام تكمن في أسباب عدة منها ما يتعلق بشخصية السيد علي السيستاني كمرجع للتقليد والقاعدة الكبيرة التي تسيّر خلفه، ومنها ما يتعلق بالظروف التي رافقت هذه الأحداث والحاجة الى شخص يثق به الشعب ليكون صمام الأمان في وقت الأزمات، ثم أن معالم التجربة الديمقراطية المزعومة لم تكن واضحة المعالم واتسمت بالضبابية. فأخذت مرجعيته تستقطب أغلب الطبقات التي تحاول أن تكون بعيدة عن الشأن السياسي تماشياً مع تعاليم مدرسة الخوئي، تلك المدرسة التي لا تشجع الخوض في السياسة والذين كان أغلبهم من مرديها، ولذلك كان السيد السيستاني يناهز بنفسه عن الخوض في الاشكالات البسيطة التي قد تواجه السياسيين، الا أننا نجده شديد الحزم عندما تتطلب الامور تدخلاً حاسماً وسريعاً هذا من جهة ومن جهة أخرى ان الواقع الاجتماعي في داخل العراق يختلف عن واقع كثيراً من البلدان حتى تلك التي يشكل الشيعة نسبة كبيرة فيها كإيران مثلاً ذلك ان سنوات الكبت والاضطهاد التي تعرض لها شعب العراق على يد الحكومات المستبدة المتعاقبة أوجد هوة كبيرة بين القيادة السياسية والجمهور الذي التجأ بدوره الى القيادة الدينية كمنتفس للتعبير عن همومه ومعاناته وقد أسهم الحذر والمراقبة من قبل السلطات لهذه العلاقة بتطورها بدلاً من تهميشها أو القضاء عليها. لذلك فإن الفراغ السياسي الذي حدث بعد الاحتلال لم تكن له آثار كبيرة على تماسك الشعب وطاقته للقيادة الدينية، وأخذت توجهات المرجعيات في الأيام التي تلت احتلال العراق تجد صداها لدى الجماهير. لذلك أيقنت قوات الاحتلال بأن هذه الجماهير هنالك من يوجهها ومن الممكن أن يسيطر عليها وعليه يجب ان تستثمر هذه العلاقة لذلك بدأت الوفود بالتوافد على المرجعيات الدينية في النجف للقاء به ولعل من أبرزهم مبعوث الامم المتحدة الاخضر الابراهيمي^(**) ومجموعة من السياسيين العراقيين.

ثانياً: آراء المرجعيات الدينية الأخرى من الانتخابات العراقية وتأسيس الدستور:

١. السيد محمد سعيد الحكيم :

دعا سماحة السيد الحكيم جميع العراقيين إلى ضرورة المشاركة الفاعلة في الانتخابات وأختيار الاكفأ وقال سماحته في بيان صدر من مكتبه في النجف الاشرف أننا في الوقت الذي نشكر المؤمنين على شعورهم العالي بالمسؤولية الشرعية في قضاياهم العامة ندعو جميع العراقيين الى المشاركة الفاعلة في الانتخابات مضيفاً ان التهاون في ذلك يجر البلاد الى الدكتاتورية والطغيان اللذين عانت منهما الولايات، وذكر ان اختيار القائمة والشخص المرشح مسؤولية دينية ووطنية وانه يجب انتخاب الاصلح ولا يجوز انتخاب غيره في جميع الاحوال^(٢٢).

وأكد الحكيم على ضرورة التصويت على الدستور الجديد وان ينمو الشوط على حد تعبيره ورأى الحكيم ان مسودة الدستور المتميزة هي افضل ما يمكن الوصول اليه قائلاً قطع العراقيون شوطاً طويلاً من اجل اعداد الدستور الدائم ومسيرة البلد نحو الاستقرار وعلى الرغم من وجود أوضاع معقدة في العراق الا ان كتابة مسودة الدستور انتهت الى افضل ما يمكن الحصول عليه من حقوق وحث على الأسراع للتصويت على الدستور ليس ذلك الطريق على من يحاول ايقاف الدستور لغرض عرقلة سير العراق نحو الاستقرار وأرجاعه إلى الوراء وإضاعة الجهود والتضحيات الجليلة، أكدت أغلب المرجعيات الدينية في النجف الاشرف على وجوب المشاركة في الانتخابات كمفهوم عام إلا اذا تعارضت مع مصلحة الشعب. ولعل أهم المرجعيات الدينية الأخرى التي أثرت في الشارع العراقي بشكل واضح هي مرجعية السيد الحائري^(*) والشيخ اليعقوبي^(*) والتي سنأتي على ذكرهما، فرغم ان الانتخابات من الحوادث الواقعة التي طالبنا الامام المهدي (ع) بالرجوع فيها الى رواية احاديث اهل البيت (ع) لمعرفة الموقف الشرعي منها فان عدم وجود الدليل الشرعي أو العقلي على وجوبها يدخلها في دائرة المباحات التي لا يملك الفقيه صلاحية منعها الا طبقاً للمصلحة المترتبة على المنع^(٢٣). أي ان من الفقهاء لا يستطيع الافتاء بمنع الانتخابات لان العقل والمنطق يؤكدان على ان وجودها خير من عدمه، لذلك لا يتحمل أي من الفقهاء مسؤولية المنع امام الله والناس، وكذلك فإن الأدلة العقلية توافرت على

جوازها من ناحيتين: الأولى: ان القائلين بضرورة اقامة الدولة في عصر الغيبة توزعوا على نظرية ولاية الفقيه والشورى ومن القائلين بوجوبها مراجع يؤمنون بولاية الفقيه وهم السيد كاظم الحائري والشيخ محمد اليعقوبي فضلاً عن السيد محمد تقى المدرسي والقائلين بالشورى عليهم الالتزام بها لانها الطريق الوحيد لمشاركة الامة في صنع القرار. الثانية: ان القائلين بترك الامة وما تختار لحكمها حتى يخرج الامام المهدي (ع) يقرون بأن للأمة حق اختيار حكامها اما الجوانب الفعلية فسوف تتضح عن ايجابيات الانتخابات السياسية^(٢٤). اذن لا بد ان نعترف بأن المرجعية الدينية دعمت الانتخابات وسوف نحاول الاطلاع على اراء بعض المرجعيات أو من يمثلها.

٢. السيد كاظم الحائري. :

هو السيد علي بن السيد جليل بن السيد ابراهيم الحسيني الحائري من مواليد كربلاء (١٣٥٧ هـ)، سمي الحائري نسبة الى ولادته وولادة أبيه من قبله في كربلاء المقدسة المشتمل على الحائر الحسيني، درس في النجف وتلمذ على يد السيد الشاهرودي، ولما تعرف بأستاذه الثاني سماحة اية الله العظمى السيد الشهيد محمد باقر الصدر حدثت له نقلة في حياته العلمية فأخذ يلزم السيد الشهيد رداً طويلاً من الزمن درس على يديه علم الفقه والأصول والفلسفة والاقتصاد، ومن أقواله ان آمالي جميعها كانت معقودة على مرجعية الشهيد الصدر قدس سره وكنت أعتقد أنها هي المشروع الصحيح الحقيقي لانقاذ الأمة وحل مشاكلها^(٢٥). وقد أستحوذ الحائري على قاعدة عريضة من الجماهير وخصوصاً مقلدي الصدر الثاني محمد صادق الصدر (قده) ومن المعروف أن هذه القاعدة هي قاعدة أغلبها من الشباب العراقي من الذين وفرت لهم أجواء ما بعد سقوط بغداد شواغر قيادية ادارية على مستوى مناطق سكانهم فأصبحوا بمرور الوقت رؤساء جماعات ويؤخذ برأيهم في الكثير من المسائل المهمة. لذا فقد كانت الفتوى التي تصدر عن السيد الحائري لها وقع كبير في توجيه الرأي العام حينذاك. وقد كان له دوراً فعلياً في التوجيه للأشترك في الانتخابات بفتوى أسماها ولأثية أي بالولاية العامة ذلك أنه يعد نفسه الولي الفقيه بالنسبة للعراق وقد أوجب تطبيقها أي واجبة التطبيق لدى مقلديه حيث اجاب في استفتاء وجه له: ما هو رأيكم في الانتخابات العامة التي ستجري في البلاد بتاريخ (١٢/١٢/٢٠٠٥).

كان جوابه: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: أوجب ولأثياً على كل مكلف في العراق بشرط الامكان بذل قصارى جهده لا يصلح اكبر عدد من المؤمنين المتقين الى المجلس الوطني العراقي^(٢٦).

لقد كانت هذه الفتوى من الفتاوى الصريحة والمباشرة في دعم الانتخابات دعماً مباشراً هذا من جهة ومن جهة أخرى حثت مقلدي السيد الشهيد محمد صادق الصدر وامتنالاً لقول السيد محمد الصدر (قده)، بوجوب الرجوع في المسائل المستحدثة الى السيد الحائري، بعد الإلمام من بعده، على المشاركة في الانتخابات ذلك ان موضوع الانتخابات مسألة مستحدثة، ولهذا توجه اكبر عدد من مقلدي السيد محمد الصدر الى صناديق الاقتراع رغم عدم قناعة بعضهم بعدم شرعية تولي المناصب مع وجود الاحتلال. أذن فقد مثل الحائري قوة أخرى من القوى المرجعية الضاغطة باتجاه تشجيع المشاركة في الانتخابات وكان لفتواه الدور في التعبئة الجماهيرية وزيادة المشاركة. ولقد وفرت آراء السيد الحائري وفتاواه في المدة السابقة للانتخابات ارضية صلبة للكثير من مقلديه للدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية وبهذا يكون له الدور المؤثر في حشد هذه الاعداد للمشاركة الانتخابية مسجلاً موقفاً في لملة شتات جماهير التيار الصدري التي كانت مترددة في التصويت والمشاركة.

٣. الشيخ محمد اسحاق الفياض

أوصى الشيخ الفياض باشغال المناصب في الحكومة وعلى كل المستويات انما يكون عن طريق صناديق الاقتراع وهي نقطة ايجابية لان كل طائفة من طوائف المجتمع العراقي تصل حقوقها، عبر هذا الطريق دون أي تهميش^(٢٧). وان تشكيل الحكومة الحكومة الشرعية بكافة مكوناتها وشرائحها واعضائها انما يطبق ضمن معايير خاصة وهي النزاهة والكفاءة والاخلاص على ضوء تطبيق المحاسبة عليها بشكل موضوعي ودقيق، ولهذه الحكومة دور كبير وهام في تطور البلد واستقراره وتقديمه من جهة وتحقيق مبدأ العدالة والتوازن بين طبقات الامة من جهة أخرى^(٢٨).

واكد بضرورة التصويت بنعم على مسودة الدستور العراقي الجديد وقال ان مسودة الدستور الدائم للعراق وان كانت لا تتناسب ومكانة العراق الإسلامية وحضارته الدينية العريقة على مر التاريخ الا انها قياس طموحات الشعب العراقي بكل مكوناته وطوائفه المشاركة بقوة في الاستفتاء^(٢٩).

ثالثاً: القيادات الدينية.

لقد تحدثنا فيما سلف عن مرجعيات دينية يصدق أن تطلق عليها مرجعيات واضحة الملامح ولا يختلف عليها أثنان، ولكن في الوقت نفسه هنالك مرجعيات أخرى مارست الدور نفسه لكنها لم تمارسه بالطريقة نفسها التي مارسها وعمل بها السيد السيستاني، وذلك لأختلاف البيئة المجتمعية التي يتعامل معها السيد السيستاني ذلك للمكانة التي يتمتع بها عند أغلب الشيعة في العراق. هذه المرجعيات قد يصح أن تطلق عليها قيادات دينية ولكنها في نظر مرديها ترقى الى مستوى المرجعيات ومن هذه القيادات:

١- السيد مقتدى الصدر^(*).

قبل الحديث عن السيد مقتدى الصدر كقيادة دينية وسياسية علينا أن نعرف ماذا يمثل السيد مقتدى الصدر بالنسبة لمريديه أو اتباعه، فالسيد مقتدى الصدر هو الأبن الأصغر للسيد الشهيد محمد صادق الصدر، ووريث التاريخ الجهادي للسيد محمد محمد صادق الصدر الذي يعد من رواد التجديد في الحوزة العلمية في النجف. فعندما نتحدث عن السيد مقتدى الصدر ينبغي ان نضع في نظر الاعتبار أننا نتحدث عن القاعدة الأكبر من مقلدي السيد محمد صادق الصدر الذين التقوا حول السيد مقتدى الصدر بوصفه رمزاً يمثل المرجعية العراقية الوطنية ألا وهي مرجعية السيد محمد الصدر (قده) أو هكذا ينظر اليه اتباعه، والملاحظ ان الموقف الذي يتخذه هؤلاء تجاه الازمات هو موقف واحد وردود افعالهم تجاه الاحداث هي ردود فعل متشابهة كما انهم يكاد يحملون الصفات نفسها مما يجعلهم كتلة واحدة ملتزمة بأمر قيادتها الدينية متمثلة بالسير خلف قائدهم مقتدى الصدر.

وبعد احتلال العراق نجح أنصار السيد مقتدى الصدر في بناء مواقع اجتماعية لهم في عموم العراق والعالم من خلال حسهم الوطني و في بعض المدن من خلال تقديم بعض الخدمات والسيطرة على اعمال النهب التي حدثت آنذاك وتبنيهم لمشروع مقاومة الاحتلال وهم الجهة الشيعية الوحيدة التي انفردت بهذا المشروع انذاك، فتكونت قاعدة كبيرة لهم كان لها الدور الكبير في التأثير في نتائج الانتخابات حيث حصل أنصار السيد مقتدى الصدر على مقاعد في البرلمان لا يستهان بها اذا ما قورنت بالاعداد التي حصلت عليها أحزاب أخرى مثل المجلس الاعلى للثورة الإسلامي في العراق وحزب الدعوة والحزب الشيوعي، اذ يعد التيار الصدري تياراً فتيماً برز ما بعد (٢٠٠٣ م) وليس لديه برنامجاً واضحاً أو تنظيمياً معيناً. ولكن هذا الأمر يعود الى التأثير الذي أوجده المرجع الديني السيد محمد صادق الصدر في الجماهير هذا التأثير الذي تحول الى قوة دافعة لهذه الجماهير للأكتفاف حول قيادة السيد مقتدى الصدر.

يقول الكاتب ولي نصر في كتابه صحوة الشيعة: ليس مقتدى الصدر برجل دين بالمعنى الدقيق للكلمة، وأعتقد بأنه يقصد برجل دين مرجع التقليد، وشأن أي سليل لأسرة من رجال الدين في العراق وجد مقتدى الصدر نفسه في الصدارة والنفوذ والبروز لان أباه وأخويه الاكبرين قتلوا جميعاً وما كان ينقص مقتدى الصدر على صعيد الشرعية الدينية حاول ان يعوضه بضرب راديكالي من السياسة^(٣٠). لقد كانت للسياسة التي تعامل بها السيد مقتدى الصدر سياسة تختلف عن جميع القيادات على الساحة العراقية، فليس هناك برنامج واقعي أو تنظيمي معين بل هنالك تنوع في مجال الخطابات والتصريحات ولعل ذلك يُحسب بما يتصور السيد مقتدى الصدر توهيم وأرباك العدو وتضليله لكي لا يعرف شيئاً عن الحوزة وعن التيار الصدري أوضح الواضحات ، ويتيح للتيار الأستمرار بمقاومة المحتل وأخراجه من البلاد بكافة الطرق وممارسة الضغط عليه^(٣١). إجمالاً يبدو التيار الصدري اكثر قرباً من التيار الليبرالي ومن الكيانات الوطنية من بين بقية التيارات الدينية، والسبب انه ليس حزباً دينياً وعقائديين بل هو تيار يحمل الاطروحة الوطنية العراقية ويمكن ان يتبلور منه مشروع وطني^(٣٢). لقد شارك انصار السيد مقتدى الصدر في انتخابات كانون الثاني (٢٠٠٥ م)، أستطاع ان يؤمن وظائف حكومية لاتباعه وبعد فترة من التشاحن مع المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق قدر للصدر أن يضافر قواه معهم في انتخابات كانون الأوّل (٢٠٠٥ م) ، وجاءت تلك الانتخابات لترفع من مكانة الصدر ليتحكم

بمقاعد الائتلاف الشيعي في البرلمان حيث اضفى مقتدى الصدر صانع الملوك يرجع اليه في اختيار مرشح الائتلاف لمنصب رئيس الوزراء^(٣٣).

٢. الشيخ محمد اليعقوبي.

أفتى اليعقوبي بأن الانتخابات واجبة كوجوب الصلاة والصوم ومن فتاواه في مسألة الانتخاب عندما سُئل: ما حكم من يتخلف عن الانتخابات بعذر شرعي كالمرض ؟

كان جوابه: بسمه تعالى لا يجوز التخلف عن المشاركة بغير عذر، أما المعذورون فعليهم أن يعملوا ما بوسعهم لعدم حرمان الأمة من أصواتهم^(٣٤).

وفي استفتاء آخر: هل صحيح أنكم سماحتكم أفنيتم بحرمة انتخاب أي قائمة تحتوي على اسم علماني ؟ وما هو رأي سماحتكم في المقياس والمعيار الصحيح للانتخاب ؟

كان جوابه: لم اقل ذلك وإنما هي مشروع ومطالب فمن وافقنا عليه وكان صادقاً في السعي لتحقيقه اشتركنا معه في العمل^(٣٥).

ولعل الحدث المفاجئ نشؤ حزب الفضيلة السريع ودخوله في البرلمان العراقي بخمسة عشر عضواً يمثلون قائمة الائتلاف الشيعي وحصوله على المركز الأول في محافظة البصرة وهي حاله لم تحصل في السياسة العراقية ، فالتيار الصدري وهو من الأصل نفسه مازال تياراً وليس حزباً محدداً بنظام داخلي أم الأحزاب الإسلامية فقد دخلت العراق ولها تاريخ في المعارضة^(٣٦).

مما تبين فقد كان للشيخ اليعقوبي مريدين ومقلدين في عموم العراق ومن أهل حزبه حزب الفضيلة الذي حصل على ١٥ مقعداً في البرلمان مما يعني أن هناك قيادة روحية فضلاً عن القيادة السياسية أثرت وبشكل واضح في الرأي العام وتوجيهه نحو الإدلاء بصوته في الانتخابات.

ففي انتخابات كانون الاول (٢٠٠٥م) قرر التيار الصدري دعم اشخاص مستقلين وكعادته في دخول المحترك السياسي رغم أن السيد مقتدى الصدر قد اكد مرارا عدم دخوله العملية السياسية مع وجود الاحتلال، ولكن في الوقت نفسه لا يريد أن تذهب مقاعد البرلمان لأشخاص غير معروفين بالوطنية والنزاهة.

أمّا في انتخابات كانون الأوّل (٢٠١٠م)، فقد كانت هناك مفاوضات من أجل ضم مرشحين من التيار الصدري لكتلة الائتلاف الشيعي بقائمة واحدة وتم ذلك بعد مفاوضات مع التيار اعطي بموجبها التيار الصدري ثمانية وعشرون مقعداً برلمانياً. وبهذا العدد من المقاعد شكل السيد مقتدى الصدر اهمية كبيرة لدى المتتبعين للشأن السياسي اذا ان الائتلاف الشيعي لم يمنح مقتدى الصدر هذا العدد لم يكن متيقناً من سعة القاعدة الجماهيرية التي يستطيع أن يحركها السيد مقتدى الصدر. لقد أصبح السيد مقتدى الصدر قائداً روحياً لقاعدة عريضة تأتمر بأمره وتنتهي بنهيه ليس لأنه مرجع دين بل لأنه يحمل كاريزما قيادة الكثيرين من الذين يدينون بالولاء لوالده الشهيد محمد صادق الصدر (قده) وهم الذين يستطيعون ويقدر كبير تحريك الشارع العراقي بكفاءة عالية لاسيما وان أغلب هذه القيادات من الشباب المتحمس.

الخاتمة والاستنتاجات

شهد الفكر السياسي الشيعي تطوراً كبيراً، ففي حقبة الجيل الأول لم يهتم الفقهاء الشيعة بموضوع الفقه العمومي والقضايا السياسية والحقوق الأساسية، وإنما كان اهتمامهم ينصب على الفقه الخاص بالافراد. ومع ذلك فقد جرى لاحقاً في هذه المرحلة تطوراً فقهياً في نظرية التعامل مع النظام الديمقراطي ولهذه النظرية مؤيدون من الفقهاء داخل العراق أسهموا بشكل فاعل في تطوير هذه النظرية وإثرائها، ومن أبرز هؤلاء الفقهاء هم السيد محمد باقر الصدر، والسيد محمد صادق الصدر. اللذان يُعدان المرجعان الفكريان لأغلب الأحزاب السياسية الشيعية قبل وبعد ٢٠٠٣، وفي ضوء ذلك اصبح واضحاً الاتجاه الفكري للأحزاب السياسية الشيعية والعمل السياسي من النظام الديمقراطي بعد التغيير مما تقدم يمكن إستنتاج الآتي: شاركت القوى والاحزاب الإسلامية الشيعية في العملية الديمقراطية، وشاركت في الانتخابات وسلمت بإرادة الشعب في اختيار ممثليه، فهي بذلك قد اتخذت منحى

الأحزاب غير الإسلامية. وشاركت في كتابة دستور وضعي وغير إسلامي ، ورغم اشتراك القوى السياسية الإسلامية الشيعية في عقيدة واحدة ومذهب واحد ، إلا أنها اختلفت في ما بينها في القضايا السياسية ، وفي الوقت الذي ركزت الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية على الجانب التنفيذي أكثر من الجانب التشريعي ، إذ اشتركت بمجلس الحكم ، والحكومة المؤقتة والحكومة الانتقالية ، وأختلفوا عند إعداد مسودة الدستور حول القضايا التي تمس (شكل الدولة) و(نظام الحكم) ، ومن ثم يمكن القول أن الأحزاب السياسية الشيعية بعد ٢٠٠٣ أثرت مصالحها الحزبية على المصلحة العامة مضحية بمشروعها الإسلامي تحت عنوان الديمقراطية ومشاركة الجميع بالحكم، وهي بذلك سارة على وفق الرؤيا الغربية في الحكم بسن دستور علماني.

الهوامش والمصادر

(*) فالسيد علي السيستاني هو احد ابرز تلامذة الإمام الخوئي الذي امسك زمام مرجعية الشيعة بعد السيد محسن الحكيم قرابة عقدين من السنين أي انه توفي في عام (١٩٩٢م) فخلف للسيد علي السيستاني أرثاً جماهيرياً كبيراً وقاعدة كبيرة من المقلدين أخذت تسمى داخل الأوساط المثقفة بالمدرسة التقليدية متميزة عن مدرسة أخرى رسم ملامحها علماء كبار مثل السيد محمد باقر الصدر ومحمد صادق الصدر أخذت تسمى بالمدرسة الحركية. ولد السيستاني في مشهد في إيران عام (١٣٤٩ هـ) من عائلة عرفت بالعلم والتدين ودرس الفقه والأصول في مدارس قم المقدسة إلى أن هاجر منها إلى النجف عام (١٣٧١ هـ) وتلمذ على يد السيد الخوئي والسيد حسين الحلي اللذان أجازوه أخيراً وأعطوه شهادتين ببلوغه الاجتهاد. لمزيد من التفاصيل ينظر: موقع مكتب السيد السيستاني، السيرة الذاتية للسيد السيستاني، شبكة الانترنت، www.sistani.org.

(١) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، بلا مكان، بلا مطبعة، بلا سنة، ص ١٨.

(٢) علي قادري، الخميني روح الله سيرة ذاتية، ج١، ط٢، ترجمة: منير مسعودي، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني، طهران ، (٢٠٠٣ م)، ص ٢٣٥.

(٣) ينظر: محسن كديفر، نظريات الحكم في الفقه الشيعي ، دار الجديدة ، بيروت (٢٠٠٥)، ٤٦ نظريات الحكم ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤-٤٦.

(٤) حسن العلوي، العراق الأمريكي، مكتبة الصدر، قم ، (٢٠٠٥ م)، ص ١٦.

(٥) حامد الخفاف ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠، ص ٢٦، ص ٢٨، ص ٤٣، ص ٤٨، ص ٥١.

(٦) نجوى صالح الجواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد جدلية الدين والسياسية، بلا مطبعة، بغداد، (٢٠١٠ م)، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٧) لقاء خاص اجراه الباحث علي حسين عبد القادر مع المرجع الديني السيد محمد سعيد الحكيم في النجف، بتاريخ (

٢٠/١٠/٢٠١١ م) . كذلك: زيد محمد باقر، القوى السياسية الإسلامية الشيعية في العراق وموقفها من دستور (٢٠٠٥ م)،

رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، بغداد، (٢٠١٣ م)، ص ٦٨.

(٨) بشير حسين النجفي، مصطفى الدين القيم، ط٧، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف ، (٢٠١٠ م)، ص ص ٣٩-٤٠.

(٩) محمد اسحاق الفياض، انواع الحكومة، بلا مطبعة، بلا مكان ، (١٤٢٦ هـ) ، ص ٥.

(١٠) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(*) هو محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي (١٣٤٧-١٤٢٢ هـ) هو احد مراجع الدين الشيعة المعروفين في العراق وإيران عرف

بالقاب عديدة منها إمام الشيرازي والمجدد الشيرازي الثاني وكذلك عرف بلقب سلطان المؤلفين حيث ان مؤلفاته تجاوزت الالف

ينتمي الى اسرة الشيرازي .

www.alshirazi.com

(١١) مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، الانتخابات في العراق الفرص والتحديات، مؤسسة الإمام الشيرازي، (٢٠٠٥ م)، ص ٥٣.

(١٢) مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٣) السيد محمد الحسيني الشيرازي، الفقه السياسي، مطبعة رضائي، إيران، دون سنة، ص ٣٠٧.

(١٤) نصير الخزرجي، شرعية الانتخابات قراءة فقهية معاصرة، الشبكة الدولية للاتصالات، www.diwanalarab.com.

(١٥) حسين الصميدعي، الانتخابات في العقلية الاجتهادية، بحث، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (١)، السنة الأولى، كانون الثاني، (٢٠٠٥ م)، ص ٥٢.

(١٦) حسين الصميدعي، الانتخابات في العقلية الاجتهادية، المصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

(١٧) رشيد الخيون، لاهوت السياسة، دراسات عراقية، بغداد- اربيل - بيروت، (٢٠٠٩ م)، ص ٦٠.

(١٨) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت- لبنان، (٢٠٠٧ م)، وثيقة رقم ٢، ص ١٠.

(١٩) بول بريمر، عام قضيته في العراق، دار الكتاب العربي، بيروت، (٢٠٠٦ م)، ص ٣٠٧.

(٢٠) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، المصدر نفسه، ص ٣٠٧.

(٢١) بريمر، عام قضية في العراق، المصدر نفسه، ص ٣١٣.

(*) الاخضر الابراهيمي (١٩٣٧م) سياسي دبلوماسي جزائري كان الابراهيمي زيراً للخارجية بين عامي (١٩٩١-١٩٩٣م) فما كان مبعوثاً في افغانستان والعراق. ينظر الموقع الالكتروني am.m.wikipedia.org

(٢٢) رشيد الخيون، لاهوت السياسة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(*) يمثل الحائري المرجعية الاهم بعد السيد السيستاني في العراق وذلك لعوامل عديدة قد يكون من اهمها:

انه يمثل الامتداد المرجعي لمرجعية السيد الشهيد محمد باقر الصدر قده، والسيد الشهيد محمد صادق الصدر (قده) ولا يخفى على احد ما يمثله هذين المرجعين بالنسبة للعراقيين عموماً ولمقلديهم خصوصاً، بوصفهم رمز المقاومة الوطنية العراقية للحكم البعثي الجائر.

(*) هو محمد موسى محمد علي اليعقوبي من مواليد (١٩٦٠ م) ينحدر من أسرة دينية شيعية غير مشهورة بين رجالات الدين في النجف الاشرف على مستوى الفقه والاجتهاد بقدر ما اشتهرت بالريادة في المنبر الحسيني، أكمل اليعقوبي دراسته الاعدادية في بغداد عام (١٩٧٨ م) ثم التحق بالجامعة واكمل تعليمه فيها وتخرج مهندساً، وفي العام (١٩٩٢ م) بدأ دراسته الفعلية في جامعة النجف الدينية وارتبط بعد ذلك بالسيد محمد صادق الصدر، اتخذ اليعقوبي خطوات عملية للتأثير في الحياة السياسية والاجتماعية فقد أسس جامعة الصدر الدينية وجماعة العقلاء التي تتولى تنظيم وإدارة النشاطات الاجتماعية والدينية والحزبية وحزب الفضيلة الإسلامي الذي يتولى المهام السياسية، ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، (٢٠٠٧ م)، ص ٥٧٣.

(٢٣) خليل مخيف، المرجعية الدينية والانتخابات، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (١)، السنة الأولى، (٢٠٠٥ م)، ص ٢٧.

(٢٤) خليل مخيف، المرجعية الدينية والانتخابات، المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢٥) السيرة الذاتية للسيد الحائري، موقع السيد الحائري، www.alhaeri.org.

(٢٦) السيرة الذاتية للسيد الحائري، المصدر نفسه.

(٢٧) الشيخ محمد أسحاق الفياض منحه الحكومة الإسلامية، ص ٦٣ موقع الكتروني alfayadh.org

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٢٩) محد أسحاق الفياض، أنواع الحكومة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(*) هو الابن الرابع للزعيم الشيعي (محمد محمد صادق الصدر) الذي هاجم علنا الرئيس العراقي (صدام حسين) وحزب البعث الحاكم آنذاك، وأشقاؤه هم (مصطفى ومؤمل ومرضى) ومتزوج من ابنة عمه محمد باقر الصدر. درس مقتدى الصدر في حوزة النجف على يد والده ومحمد كلانتر ومحمد الجواهري وكان يعطي بعض الدروس إبان حياة والده وقد كان يشرف على جامعة الصدر الدينية في حينه فضلاً عن توليه مسؤوليات لجنة الحقوق الشرعية التابعة لمكتب والده وطباعة مؤلفاته وقد تم اعتقاله من قبل السلطات الحاكمة مع والده واشقاؤه بعد (الانتفاضة الشعبانية) في عام (١٩٩١ م)، وقاد حركات التمرد التي استهدفت السلطات وقواتها اعقاب اغتيال والده السيد محمد الصدر والتي عرفت بانتفاضة (١٩٩٩ م)، انتقل إلى حوزة قم في إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣ م)، وما رافقه من تصاعد أعمال المقاومة العراقية ضد الجيش الأمريكي ووضع اسمه على رأس المطلوبين للاحتلال الأمريكي والحكومة العراقية، وقد حصل على درجة (حجة الإسلام) من حوزة قم ويدرس حالياً ليحصل على درجة المجتهد. ينظر الرابط الإلكتروني www.alsadronline.net.

(٣٠) ولي نصر، صحوة الشيعة، دار الكتاب العربي، بيروت، (٢٠٠٧ م)، ص ١٨٩.

(٣١) رشيد الخيون، لاهوت السياسة الأحزاب والحركات الدينية في العراق، منشورات الجمل، (٢٠٠٩ م)، ص ٢٢٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٣٣) ولي نصر، صحوة الشيعة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

(٣٤) استفتاءات مكتب المرجع الديني الشيخ اليعقوبي، شبكة الدولية للاتصالات www.yaqoobi.net.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) رشيد الخيون، لاهوت السياسة، منشورات الجمل، بغداد، (٢٠٠٩ م)، ص ٢٧٧.